



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

المرأة في القضاء العشائري والشرع الإسلامي  
دراسة تحليلية  
(الخليل نموذجاً)

تحرير شكري عبد الحميد حماد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين  
1430هـ - 2009م

المرأة في القضاء العشائري والشرع الإسلامي  
دراسة تحليلية  
(الخليل نموذجاً)

الطالبة: تحرير شكري عبد الحميد حماد

بكالوريوس فقه وتشريع من جامعة القدس

المشرف: د. محمد سليم محمد علي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات  
الإسلامية المعاصرة من دائرة الدراسات العليا/ كلية الآداب - جامعة القدس

1430هـ - 2009م



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس  
برنامج الدراسات الإسلامية المعاصرة

إجازة الرسالة

المرأة في القضاء العشائري و الشرع الإسلامي  
دراسة تحليلية  
( الخليل نموذجاً )

الطالبة: تحرير شكري عبد الحميد حماد  
الرقم الجامعي: 20410045

المشرف الدكتور: محمد سليم محمد علي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: / / من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة:.....  
التوقيع.....  
ممتحنا داخلياً:.....  
التوقيع.....  
ممتحنا خارجياً:.....  
التوقيع.....

القدس - فلسطين  
1430هـ - 2009م

## الإهداء

إلى.....

- إلى والديّ العزيزين على عطائهم الدؤوب، بارك الله في عمريهما، وجزاهما الله خيراً.
- إلى الدكتور الفاضل محمد سليم محمد علي الذي علمني أن الحياة صبر وعطاء ومثابرة.
- إلى شهداء فلسطين الأبرار الذين صهروا بدمائهم أسمى حق في هذا الوجود، والذين ضحوا بدمائهم رخيصة من أجل رفعة وعزة شعبهم.
- إلى أسرى الحرية، أسرى فلسطين القابعين خلف القضبان، إلى هؤلاء الذين تلفهم عتمة السجن القاتمة، وأخص بالذكر شقيقي مؤيد حمّاد فرّج الله كربه.
- إلى كل من أحبني ودعا لي، وفقهم الله لكل خير.
- إلى العقول المستتيرة في هذا الوطن.

إليهم جميعاً نهدي هذه الدراسة ... بإخلاص

الباحثة

تحرير شكري حماد

## إقرار:

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وإن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

تحرير شكري عبد الحميد حماد

التاريخ:

## الشكر والتقدير

لا يسعني بعد أن منَّ الله تعالى عليَّ بإنجاز هذه الرسالة، إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان، إلى كل من ساهم في مساعدتي على إتمامها، وأخص بالذكر الدكتور محمد سليم محمد علي الذي تكرم بالإشراف عليها، ولما قدمه لي من توجيهات قيمة، وملاحظات هامة كان لها الأثر البالغ في إثراء هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للأستاذين الفاضلين: الدكتور مروان القدومي والدكتور شفيق عياش، على تفضلهما بالموافقة على المشاركة في مناقشة هذه الرسالة، وملحوظاتهما القيمة في تصويب هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل حسام الدين عفانة لمساعدتي في اختيار عنوان البحث وإلى السيد فريد اعمر مساعد المحافظ لشؤون السلم الأهلي والإصلاح في محافظة الخليل، الذي تكرم بإعطائي معلومات هامة حول القضاء العشائري، ومنحني الكثير من وقته، كما وساعدني في لقاء القضاة والمصلحين العشائريين في مكتبه، وأشكر السيد إياد ريان مدير مكتب دائرة شؤون العشائر في وزارة الداخلية، حيث ساعدني في لقاء القضاة والمصلحين العشائريين في مكتبه، وأشكر كل من أمدني بمعلومة من القضاة والمصلحين العشائريين، يوسف مناصرة، طلال الهريني، نافذ الجعبري، عبد الله علقم أبو الحسن، محمد حمد أبو تركي، موسى تيم، مصباح سلهب وغيرهم، ولا أنسى كذلك أساتذتي في مرحلة الماجستير، وكل من ساهم في توفير مرجع، أو قدم نصيحة ومشورة أو زود بمعلومة أو أي نوع من المساعدة، كما أخص بالشكر شقيقتي هنادي وابنة خالتي رونزة حامد لما بذلته من جهد في طباعة هذه الرسالة. سائلاً المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء.

الباحثة

تحرير شكري حماد

## الرموز والمختصرات

الرمز	معناه
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
ت	تاريخ الوفاة
ب . ت	بدون وفاة
ص	صفحة
ج	جزء
م	مجلد
د.م	دون مدينة
د.س	دون سنة نشر
د.ن	دون ناشر
...	كلام محذوف
هـ	سنة هجرية
م	سنة ميلادية
ب.ع	بلا عدد
م.ن	المصدر نفسه

## ملخص الرسالة:

بحثت هذه الدراسة أحكام المرأة في القضاء العشائري مقارنة مع الشريعة الإسلامية في محافظة الخليل، وقد تم إجراء مقابلات مع عدد من القضاة العشائريين وبعض المصلحين للتعرف على كيفية التعامل مع أحكام المرأة (الزنا، القذف، السرقة، اليمين، التحليف)، وتعبئة استبانة مع شريحة من مجتمع محافظة الخليل مقتصرًا عليها نظراً للظروف السياسية والأمنية التي تتمثل في صعوبة التنقل والسفر بين المحافظات.

وترجع أهمية الدراسة إلى أنها قد تقدم إسهاماً جاداً يتعرف من خلاله الشعب الفلسطيني عامة والمرأة خاصة على المخالفات الشرعية التي يرتكبوها بلجوئهم إلى التحاكم إلى القضاء العشائري لما له من أثر سلبي على واقعهم الاجتماعي في الدنيا، ولأنه سبب في العذاب يوم القيامة لاستبدالهم حكم الشرع بالقوانين الوضعية المخالفة، وقد يكون البحث إن - شاء الله - رافداً للمكتبة العربية والإسلامية لأهميته، لما فيه من جدة وطرافة تتعلق بالمرأة وأحوالها في القضاء العشائري. وتهدف الدراسة إلى معالجة قضايا المرأة في القضاء العشائري بجوانبها المختلفة، وبيان مدى مخالفة أحكام القضاء العشائري فيما يخصها للشريعة الإسلامية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي والاستنتاجي والتحليلي، وبدراسة مقارنة التي تبين قضايا المرأة في القضاء العشائري مقارنة مع أحكامها في الشريعة الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: اعتبار القضاء العشائري منصفاً للمرأة، ويعود ذلك إلى اعتبار المرأة مخلوقاً ضعيفاً يجب الحفاظ عليه. ويجب الإشارة ما للقضاء العشائري من إيجابيات منها (العطوة، الكفيل، الصلح). وأن القضاء العشائري لا يخلو من سلبيات تعود آثارها على المجتمع الفلسطيني وخاصة بأن هناك بعضاً من أحكامه تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وبناء على هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بصياغة قانون القضاء العشائري من جديد بما يتناسب مع الشرع الإسلامي. وتحميل وزر الجريمة على الجاني فقط في القتل العمد وشبه العمد من باب المسؤولية الفردية، ولا يكون الجلاء إلا عليه بدون الإضرار بالآخرين. وهناك عدد آخر من النتائج والتوصيات معروضة في خاتمة البحث.



# Women Status in Tribunal Law in Analytical Study with Islamic Sharea: The Case of Hebron

## **Abstract**

This study investigates the women provisions in tribunal law in comparison with Islamic Sharea in Hebron district. For the purpose of data collection, the researcher interviewed a number of tribunal judges and reformists to know the regulations of women provision and how they are applied. Questionnaires were distributed amongst the subjects of the study who were of a certain category in Hebron society to find out whether the tribunal judges are fair and that provisions treat women in a just way.

The importance of the study is based on the assumption that it will offer a better understanding of the status of women in the Palestinian society.

The researcher found that there are violations of the legislations that are committed by people who return to tribunal judgment, since it negatively influence their social status in life, and because it's a reason for punishment in doomsday when substituting them by their human violated (laws made by man). This search might bring a great benefit to the Islamic Arabic library due to its importance. Since it's mostly related to women's conditions in both Islamic and tribunal legislation, this study aims to support women cases in tribunal legislation at different levels.

This study concentrated on descriptive extrapolation approach that depends on original sources, as well as on making a comparative study of the relationship between women provisions and laws.

The findings of such study is that tribunal law treats women issues in a fair way. This is due to the weakness of the woman and her need for protection. The study shows the advantages of Palestinian tribunal law; and it also points to the disadvantages that have negative effects on the society, particularly because of some of its provisions that contrast Islamic legislation.

In view of these findings, the researcher recommends that a new tribunal legislation that goes with Islamic legislation should be set forward. The burden of any crime should be the on the shoulders of the individual who commits it.

## المقدمة

أولاً: مشكلة الدراسة:

نحن نعلم أن المرأة هي صانعة حضارة فهي أم الأنبياء والرسول، ومربية الأجيال كرمها القرآن الكريم وأنزلها منزلة رفيعة، إلا أنه مع مرور عصور الجهل والظلم سلبت المرأة هذه المنزلة وحقوقها. وظل حالها يتأخر وتتأخر معه البلاد إلى أن أدرك الأجيال بأنه لا نهوض للشعوب إلا بالارتقاء بنصف المجتمع ألا وهي المرأة، وقد حارت البشرية في ذلك الكائن (المرأة) فمنذ قديم الزمان وحتى ما نحياه من أيام والبشرية تتخبط بنفسها فما أن تخرج من مستنقع حتى تقع في آخر بحثا عن قالب الأنسب لوضع هذا الكائن فيه. ولا أظنه يخفى على أي باحث عن الحقيقة أنه من القديم حتى اليوم لم تفلح جهة ولا مؤسسة ولا حتى دولة في تحقيق المفهوم الواقعي المنصف للمرأة، وما كانت المؤسسات اليوم ولا الجمعيات التي تطالب بحقوق المرأة لتستطيع تحقيق أدنى إنجاز لولا مجيء الإسلام وإحداثه تغييراً في الحياة الاجتماعية، حيث نقل المجتمع بأكمله نقلة نوعية في مجالات كثيرة كان أبرزها مجال المرأة وتحريرها. فلقد كانت المرأة قبل الإسلام محترقة ومهانة فكانت سلعة تباع وتشترى، تُورث و لا ترث، يُتشاءم منها عند ولادتها قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾<sup>(1)</sup> وعند اليهود إذا حاضت تكون نجسة، تُنجس البيت وكل ما تمسه، وبعضهم يطردها من بيته حتى تطهر، وعند الهنود الوثنيين يجب على المرأة إذا مات زوجها أن يحرق جسدها حية على جسد زوجها المحروق. و المرأة عند النصاري ينبوع المعاصي، وهي للرجل باب من أبواب جهنم، فلما جاء الإسلام حررها من كل تلك القيود والعبودية التي عاشتها و أعطاه حقوقها ولم ينتقص من قدرها بل اعتبرها هبة من الله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾<sup>(2)</sup> واعتبرها مكملة للرجل حيث قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾<sup>(3)</sup>. وجعل لها نصيباً من الميراث، لقوله تعالى: ﴿وَالنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾<sup>(4)</sup>.

(1) سورة النحل: 58/16.

(2) سورة الشورى: 42/49.

(3) سورة الأعراف: 7/189.

(4) سورة النساء: 3/7.

ومن هنا سيكون موضوع بحثي هو دراسة أحكام المرأة في القضاء العشائري، فعلى الرغم من وجود القوانين والأنظمة والمحاكم إلا أن القضاء العشائري ما زال موجوداً وما تقبل به المحاكم النظامية يسد فراغه القانون العشائري غير المكتوب، وهو لا يزال له قضاة وعارفوه من شيوخ القبائل والعشائر، وفي غالب الأحيان تكون قراراتهم أقوى فاعلية من قرارات المحاكم. ونظراً لندرة الكتابات المعاصرة التي تطرقت إلى تخصيص أبحاث تتعلق بأحكام المرأة في القضاء العشائري، فخصصت هذه الدراسة لبحث أحكامها حيث إن معظم المؤلفين تطرقوا إلى بيان القضاء العشائري بشكل عام، و سيشتمل البحث على مقارنات بين حكم الإسلام وحكم القضاء العشائري بما يخدم الموضوع.

### ثانياً: أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث إلى أنه سيتعرف المطلعون من الشعب الفلسطيني عامة والمرأة خاصة على المخالفات الشرعية التي يرتكبونها بلجوئهم إلى التقاضي للقضاء العشائري، بدلاً من التحاكم للشرعية الإسلامية، وتحذيرهم باستمرارية التقاضي للقضاء العشائري لما له من أثر سلبي على واقعهم الاجتماعي في الدنيا، ولأنه سبب في العذاب يوم القيامة؛ لاستبدالهم حكم الشرع بالقوانين الوضعية المخالفة للشرعية الإسلامية، وسيكون البحث إن شاء الله رافداً للمكتبة العربية والإسلامية لأهميته ولما جاء فيه من جدة وطرافة تتعلق بالمرأة وأحوالها في القضاء العشائري.

### ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: ندرة الدراسات والأبحاث التي عالجت موضوع المرأة بشكل خاص في القضاء العشائري ، فهذا يجب أن يدفعنا أن نبحت في هذا الموضوع.  
ثانياً: دراسة قضايا المرأة في القضاء العشائري ومقارنتها بالأحكام الشرعية.  
ثالثاً: كثرة القضايا المتعلقة بالمرأة التي ترفع للقضاء العشائري للبت فيها.

### رابعاً: هدف الدراسة:

1. معالجة قضايا المرأة المتعددة في القضاء العشائري.
2. دور القضاء العشائري في حل المشكلات التي تتعرض لها المرأة.

3. بيان مدى مخالفة القضاء العشائري لنصوص التشريع الإسلامي.
4. استقصاء الأسباب التي تلجئ الناس إلى التقاضي إلى الحكم العشائري واستبدالهم للأحكام الشرعية فيما يخص المرأة.

#### خامساً: المنهجية:

قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي والاستنتاجي والتحليلي الذي يعتمد على الرجوع إلى المصادر الأصلية، والإطلاع على ما كتب حول الموضوع والاستفادة منها، ثم تتبّع ما كتب للإفادة من المادة العلمية المختصة بموضوع الدراسة.

- دراسة تحليلية تبين قضايا المرأة في القضاء العشائري من حيث أحكامها في (الجرائم، الزنا، القتل، الشهادة، التحليف، العطوة، الهدنة) مقارنة مع أحكامها في الشريعة الإسلامية وسأقتصر في دراستي على هذه الأمور.

- الدراسة الميدانية: ذلك من خلال إجراء عدة مقابلات مع قضاة عشائريين ومصلحين.
- المنهج التحليلي عن طريق توزيع استبانة على عينة من الناس، مكونة من ثلاثة أقسام، ثم تحليل نتائجها وفق نظام التحليل الإحصائي.

وسأسير في كتابة البحث وفق الخطوات الآتية:-

1. قراءة الكتب التي تناولت موضوع القضاء العشائري، والإفادة مما جمع من مادة علمية فيها، وعزو كل قول إلى صاحبه.
2. سأضع الآيات القرآنية الواردة في البحث بين قوسين هلاليين هكذا ﴿ ﴾ تكون مُشكّلة حسب المصحف العثماني، ثم سأشير إليها في الهامش ذاكرا اسم السورة ورقمها ثم متبوعاً برقم الآية.
3. سأضع الأحاديث الواردة في البحث بين قوسين هلاليين هكذا ( )، ثم سأخرج هذه الأحاديث في الهامش. ذاكراً أهم المصادر التي ورد فيها الحديث. وسيتم التوثيق هكذا أذكر (رقم الحديث/ الجزء/ الصفحة/ الكتاب/ الباب).
4. سأترجم للأعلام ترجمة مختصرة، مع ذكر مصادر الترجمة وذلك في الهامش.
5. سأعرف الكلمات الغامضة من معاجم اللغة العربية.
6. سأشير إلى أقوال العلماء في المسائل الخلافية. (المذاهب الأربعة).
7. أبدي رأيي وأكتب في كل نقطة بما أراه نافع ومفيد، ملتزماً الموضوعية في البحث.
8. البعد عن التكرار الممل، وعدم التفصيل فيما هو واضح ومفصل في المصادر والدراسات

السابقة.

9. وأما الخاتمة فسأذكر فيها النتائج التي توصلت إليها ثم التوصيات التي أراها نافعة وضرورية.

10. سأرفق في نهاية البحث بعض الملاحق، مثل بعض الصكوك التي سأحصل عليها من خلال الكتابة.

11. لقد تمت الكتابة في البحث ضمن أربعة فصول، والفصول قسمت إلى مباحث، والمباحث إلى مطالب، والمطالب إلى فروع.

12. أما الهوامش فسيكون ترتيبها في كل صفحة بترقيم منفصل عن الصفحة الأخرى، وسيكون ذكر المرجع بشكل منفصل في الهامش لأول مرة، بمعنى ذكر اسم المؤلف، اسم الكتاب وورقم الطبعة وسنة الطبع ودار النشر إن وجد ذلك، ثم ذكر المصدر ومؤلفه عند التكرار.

13. سأضع مسارد للبحث وهي:

- مسرد المصادر والمراجع وقد رتبته ترتيباً هجائياً: مبتدئاً بالقرآن الكريم وعلومه، ثم الحديث الشريف وعلومه، ثم المعاجم، ثم التراجم، ثم باقي الموضوعات حسب الحروف الهجائية، المجالات الصحف، المقابلات الشخصية، الانترنت.

- مسرد الآيات القرآنية مرتبة حسب ورودها في القرآن الكريم.

- مسرد للأحاديث مرتبة حسب الأحرف الهجائية.

- مسرد للأعلام حسب الأحرف الهجائية.

- مسرد الجداول.

- مسرد الملاحق.

- وأخيراً مسرد الموضوعات.

#### سادساً: حدود البحث:

- الحدود الموضوعية: - أحكام المرأة في القضاء العشائري مقارنة مع الشريعة الإسلامية.
- الحدود البشرية: استبانة مع شريحة من محافظة "الخليل"، ومقابلات مع عدد من القضاة العشائريين وبعض المصلحين.
- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على محافظة "الخليل"، وذلك نظراً للظروف السياسية والأمنية التي تتمثل في صعوبة التنقل والسفر بين المحافظات.
- الحدود الزمانية: 2007م - 2009م.

### سابعاً: أسئلة الدراسة:

1. كيف يتعامل القضاء العشائري مع قضايا المرأة ؟
2. هل تحاكم المرأة في القضاء العشائري بعيداً عن أحكام الشريعة الإسلامية.
3. هل القضاء العشائري منصف للمرأة؟
4. ما هو سبب لجوء المرأة إلى القضاء العشائري؟
5. ما هي مسؤولية المرأة عن أفعالها؟

### ثامناً: الصعوبات:

- المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع تتناقل مشافهة جيلا بعد جيل بحيث تكلف جهدا ووقتا كبيرين.
- عرقلة السفر بسبب الإغلاقات والجدار إلى مناطق مختلفة داخل البلاد بغرض جمع المعلومات بطريقة المقابلة الشخصية وبطريقة المشاهدة.

### تاسعاً: الدراسات السابقة للموضوع:

من خلال البحث والتحري وفي حدود معرفتي وإطلاعي على الكثير من الكتب المتعلقة بمجال المرأة في القضاء العشائري لم أجد كتابا انفرد بهذا البحث من جميع جوانبه، وإن كانت هناك بعض الدراسات تناولت الموضوع بشكل مبحث أو مطلب إلا أنها غير مكتملة الجوانب مثل كتاب (قضاء العشائر في ضوء الشرع الإسلامي) لمحمد أبو حماد غيث وكتاب (الصلح العشائري (العشيري) وحل النزاعات في فلسطين) لإدريس جرادات، وكتاب (الموجز في القضاء العشائري) لمحمد فهد الأعرج.

و أيضا وجدت بعض المقالات في مواقع مختلفة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) تحدثت عن القضاء العشائري بشكل عام. فأثرت أن أكتب في هذا الجانب من القضاء العشائري والمتعلق بالمرأة لأتمم ما هو ناقص فيه، ولأضيف إلى هذا الموضوع شيئا جديداً نافعاً.

## عاشراً: الخطة التفصيلية للبحث:

يتضمن البحث مقدمة وأربعة فصول وخاتمة (النتائج والتوصيات). وتشتمل المقدمة على: مشكلة الدراسة، وأهميتها، أسباب إختيار الموضوع، هدف الدراسة، المنهج المتبع في إعدادها، مشكلات الدراسة، أسئلة الدراسة، الصعوبات التي واجهتها الباحثة، والدراسات السابقة.

وأما الفصول فهي على النحو التالي:

**الفصل الأول:** نبذة عن القضاء (شرعاً وعشائرياً) ومكانة المرأة فيه: ويشتمل على ثلاثة

مباحث وهي:

**المبحث الأول:** تعريف القضاء ونشأته، ويتكون من ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: - تعريف القضاء لغة واصطلاحاً.

- تعريف مصطلح القضاء العشائري.

المطلب الثاني: مشروعية القضاء وحكمه.

المطلب الثالث: لمحة تاريخية عن نشوء القضاء الإسلامي.

المطلب الرابع: لمحة تاريخية عن نشوء القضاء العشائري.

**المبحث الثاني:** علاقة القضاء العشائري بالشريعة الإسلامية والقانون، ويتكون من مطلبين

هما:

المطلب الأول: أوجه الشبه والاختلاف بين القضائين الشرعي والعشائري.

المطلب الثاني: علاقة القضاء العشائري بالقانون.

**المبحث الثالث:** مكانة المرأة في القضائين (الشرعي والعشائري)، ويتكون من مطلبين هما:

المطلب الأول: المرأة في القضاء الشرعي.

المطلب الثاني: المرأة في القضاء العشائري.

**الفصل الثاني:** مقدمات القضاء (شرعاً وعشائرياً)، ويشتمل على مبحثين وهما:

**المبحث الأول:** مقدمات القضاء الشرعي ويتكون من ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: الدعوى، وفيه ثلاثة فروع وهي:

الفرع الأول: تعريف الدعوى لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: أنواع الدعوى من حيث صحتها.

الفرع الثالث: رفع الدعوى إلى القاضي.

المطلب الثاني: شهادة المرأة، ويتكون من فرعين هما:



الفرع الأول: شهادة المرأة في جرائم الحدود.  
الفرع الثاني: شهادة المرأة في جرائم القصاص.  
المطلب الثالث: تحليف المرأة، ويتكون من ثلاثة فروع وهي:  
الفرع الأول: طلب التحليف.  
الفرع الثاني: شروط وجوب التحليف.  
الفرع الثالث: النكول عن اليمين.

**المبحث الثاني:** مقدمات القضاء العشائري، ويتكون من مطلبين هما:

المطلب الأول: الهدنة، وفيه أربعة فروع وهي:  
الفرع الأول: تعريف الهدنة لغة واصطلاحاً.  
الفرع الثاني: الكفيل في الهدنة.  
الفرع الثالث: شروط الهدنة.  
المطلب الثاني: العطوة، وفيه أربعة فروع وهي:  
الفرع الأول: تعريف العطوة.  
الفرع الثاني: أنواع العطوة.  
الفرع الثالث: طريقة أخذ العطوة.  
الفرع الرابع: فرائض العطوة.

**الفصل الثالث:** أحكام المرأة في جرائم الحدود والقصاص، ويشتمل على مبحثين هي:

**المبحث الأول:** أحكام المرأة في جرائم الحدود، ويتكون من ثلاثة مطالب هي:  
المطلب الأول: أحكام المرأة في جريمة القذف، وفيه ثلاثة فروع وهي:  
الفرع الأول: تعريف القذف لغة واصطلاحاً.  
الفرع الثاني: أحكام قذف المرأة شرعاً.  
الفرع الثالث: أحكام قذف المرأة عشائرياً.  
المطلب الثاني: أحكام المرأة في جريمة الزنا، وفيه فرعان هما:  
الفرع الأول: أحكام الزانية شرعاً.  
الفرع الثاني: أحكام الزانية عشائرياً.  
المطلب الثالث: أحكام المرأة في جريمة السرقة، وفيه ثلاثة فروع وهي:  
الفرع الأول: أحكام السرقة شرعاً وعشائرياً.  
الفرع الثاني: حكم الاختلاس شرعاً وعشائرياً.  
الفرع الثالث: حكم النهب شرعاً وعشائرياً.

**المبحث الثاني:** أحكام المرأة في جرائم القصاص، ويشتمل على ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: القصاص وشروطه وفيه ثلاثة فروع هي:

الفرع الأول: تعريف القصاص لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: شروط وجوب القصاص.

الفرع الثالث: شروط استيفاء القصاص.

المطلب الثاني: أنواع الجناية على النفس، وفيه ثلاثة فروع وهي:

الفرع الأول: القتل العمد، ويتكون من ثلاثة مسائل هي:

المسألة الأولى: قتل الولي موليته.

المسألة الثانية: قتل الزوج زوجته.

المسألة الثالثة: قتل المرأة وهي تقاثل.

الفرع الثاني: القتل شبه العمد.

الفرع الثالث: القتل الخطأ.

المطلب الثالث: الديات، وفيه أربعة فروع وهي:

الفرع الأول: تعريف الدية لغة واصطلاحاً.

الفرع الثاني: مشروعية الدية.

الفرع الثالث: من يحمل الدية.

الفرع الرابع: مقادير الديات.

**الفصل الرابع:** العقوبات في القضائين الإسلامي والعشائري، ويشتمل على ثلاثة مباحث هما:

**المبحث الأول:** العقوبات في الإسلام ويتكون من مطلبين هي:

المطلب الأول: فلسفة العقوبات في الإسلام.

المطلب الثاني: آلية تنفيذ عقوبات الحدود والقصاص.

**المبحث الثاني:** العقوبات في القضاء العشائري، ويتكون من مطلبين هما:

المطلب الأول: فلسفة العقوبات في القضاء العشائري.

المطلب الثاني: آلية تنفيذ العقوبات، وفيه فرعان هما:

الفرع الأول: آلية تنفيذ عقوبة الشجاج والجراح.

الفرع الثاني: آلية تنفيذ عقوبة القصاص.

**المبحث الثالث:** استبانة مع شريحة من محافظة الخليل، وتحليل النتائج التي يتوصل إليها.

**خاتمة (النتائج والتوصيات).**